

الهجرة غير الشرعية أسبابها والسبل الكفيلة لمعالجتها

م.م. ايمان حمود سليمان

كلية القانون والعلوم السياسية، جامعة ديالى، ديالى، 32001، العراق.

iman.hamood@uodiyala.edu.iq

الملخص

تعد الهجرة غير الشرعية أحد المشكلات التي بدت تهدد امن وسلامة واستقرار المجتمعات الدولية مؤخراً سواء الدولة الاصل او الدولة المستقبلية لهم، نتيجة لهجرة الاعداد الضخمة من الافراد دون حصولهم على الموافقات الرسمية، وبذلك فإن مركزهم القانوني يكون هو الاضعف والذي يدفع بالغير لاستغلالهم وانتهاك حقوقهم. الامر الذي يستلزم بذل الجهود الاستثنائية لمواجهتها على الصعيدين الدولي والوطني، إذ شهدت المجتمعات الاوربية تزايداً في اعداد المهاجرين غير الشرعيين اللذين دفعتهم الاوضاع الامنية والاقتصادية والسياسية الغير مستقرة الى الهجرة، فكل ذلك دفعهم الى سلوك المنافذ والطرق غير القانونية للهجرة الى الدول المقصودة، الامر الذي يضر بمصلحة الدول المصدرة فضلاً عن الدول المستقبلية لهم وما يعقبها من انعكاسات على كافة الاصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والامنية والصحية.

الكلمات المفتاحية: - الهجرة غير الشرعية، المهاجرين، حقوق الانسان وحرياته، الدول المصدرة، الدول المستقبلية، الاتجار بالبشر.

Illegal Immigration: Its Causes and Ways to Address It

Asst. Lect. Eman Hamooud Sulaiman

College of Law and Political Science, University of Diyala, Diyala, 32001, Iraq.

iman.hamood@uodiyala.edu.iq

Abstract

Illegal immigration is one of the problems that has recently begun to threaten the security, safety, and stability of international communities, both in the country of origin and the receiving country. This phenomenon is largely due to the migration of large numbers of individuals without obtaining official approvals or legal permits. This leaves their legal status weaker, which leads others to exploit them and violate their rights. This growing challenge necessitates exceptional efforts at both the international and national levels. European societies have witnessed an increase in the number of illegal immigrants, driven by unstable security, economic, and political conditions in their home countries. These circumstances have compelled many to resort to illegal routes and means of migration toward their destination countries. The repercussions of such movements extend far beyond individual migrants, adversely affecting both the sending and receiving countries. The impact is multidimensional, encompassing political, economic, social, security, and public health.

Keywords: Illegal immigration, immigrants, human rights and freedoms, exporting countries, the countries affected, human trafficking.

المقدمة

تعد ظاهرة الهجرة غير الشرعية من بين التهديدات المتجددة في القرن الحالي، لذلك نالت في السنوات الاخيرة الاهتمام الكبير على الصعيدين الوطني والدولي، وعلى الرغم من كونها ظاهرة قديمة وليست جديدة العهد، الا إننا نجد انها باتت بالتفاهم وزيادة في عدد الافراد المتسللين الى اقليم دولة اخرى بطرق غير قانونية بسبب انجذاب الافراد خلفها بغية تحقيق الاستقرار الذي لم يجده في بلدهم الاصلي، أو لتحسين مستواهم المعيشي ورفع مستوى الدخل، الامر الذي يهدد امن وسلامة واستقرار المجتمعات الدولية سواء الدولة الاصل او الدولة المستقبلة لهم، نتيجة هجرة الاعداد الضخمة من الافراد دون حصولهم على الموافقات الرسمية، وبذلك فإن مركزهم القانوني يكون هو الاضعف والذي يدفع بالغير لاستغلالهم وانتهاك حقوقهم.

أولاً: أهمية البحث

تكمن الاهمية الفعلية لدراسة ابعاد الهجرة غير الشرعية بعدها ظاهرة ذات خطورة بالغة، نظراً لتفاقم آثارها وتزايد اعداد المهاجرين وبالأخص غير الشرعيين الذين باتوا يشكلون تهديداً لأمن الدول وسلامتها.

ثانياً: إشكالية البحث

تتجلى مشكلة البحث في تزايد مظاهر الهجرة غير الشرعية التي باتت تشكل خطراً على امن المجتمعات، فكان لابد من البحث في الاجابة عن التساؤلات الآتية:

- 1- ماهية الهجرة غير الشرعية وما هي الدوافع الى هذه الظاهرة.
- 2- ما هي أهم الآثار الناجمة عنها على كافة الاصعدة الامنية والاقتصادية والاجتماعية والصحية.
- 3- ما هو الدور القانوني لمواجهة هذه الظاهرة وماهي أهم السبل والاجراءات اللازمة لمعالجة هذه المشكلة والحد منها ومعالجة آثارها.

رابعاً: منهجية البحث

اعتمدنا في بحثنا عن الهجرة غير الشرعية وبيان آثارها والسبل الكفيلة لمعالجتها على المنهج الوصفي لوصف الهجرة غير الشرعية، والمنهج التحليلي للآثار الناجمة عنها بغية الوصول للنتائج المبتغاة.

خامساً: هيكلية البحث

تم تقسيم البحث إلى مبحثين وفق الآتي:

المبحث الأول: مفهوم الهجرة غير الشرعية ويقسم إلى:

المطلب الأول: التعريف بالهجرة غير الشرعية

المطلب الثاني: الاسباب الدافعة الى الهجرة غير الشرعية.

المبحث الثاني: الآثار المترتبة على الهجرة غير الشرعية والسبل الكفيلة لمعالجتها.

المطلب الأول: الآثار المترتبة على الهجرة غير الشرعية.

المطلب الثاني: الآليات اللازمة لمعالجة الهجرة غير الشرعية

المبحث الاول

مفهوم الهجرة غير الشرعية

بالرغم من أن الهجرة هي ظاهرة غير حديثة ولكن نجد ان تفشيها ازداد في الفترات الاخيرة، بعدها وسيلة يلجأ اليها الشخص لمواجهة المصاعب التي يعانيتها من قبل دولته، لذا سنبين التعريف بالهجرة غير الشرعية في المطلب الاول، ومن ثم بيان أهم الاسباب والعوامل التي تدفع الافراد الى اللجوء إليها وكما يأتي:

المطلب الاول

التعريف بالهجرة غير الشرعية

تعني الهجرة بأنها انتقال الفرد او الجماعة من مجتمع لآخر، والهدف من هذا الانتقال يكون لغرض التخلي عن المحيط الاجتماعي الذي يعيش فيه الفرد والانتقال الى محيط اجتماعي آخر، وهذه هي الهجرة الداخلية، اما إذا ما انتقل الفرد الى خارج الحدود السياسية لدولته فتعرف بالهجرة الخارجية [1].

وتعرف الهجرة غير المشروعة بأنها وسيلة يتبعها الأشخاص للوصول إلى دولة بعينها بطريقة غير رسمية ومشروعة، بعيداً عن الوثائق الرسمية، وبعيداً عن ملفات الهجرة وغالباً ما يكون الغرض منها هو اللجوء أو الحصول على فرصة عمل في الدول المقصودة بطريقة غير رسمية ومخالفة للأنظمة والقوانين والاعراف الدولية [2]. وتعرف الهجرة من الناحية القانونية بمغادرة الأفراد طواعية من دولة الموطن قاصدين الدخول في اقليم دولة أخرى والبقاء فيها سواء بصفة دائمة أو لفترة محدودة، بغرض التعيش لأسباب مختلفة، ويترتب عليها بعض الآثار القانونية لمركز هؤلاء الأفراد [1]. كما وتعرف بأنها تسلل الأفراد أو الجماعات عبر الحدود السياسية لدولة أخرى والإقامة فيها دون وجود وثائق قانونية تقدم إلى الدولة المقصودة [3].

وإذا كانت الهجرة بالصورة السابقة تتم بانسيابية تبعاً لأغراض محددة سلفاً، فإن الهجرة غير الشرعية تتم بصورة سرية أو غير قانونية أو غير شرعية. فقد عرفت الدول المصدرة للهجرة غير الشرعية بأنها خروج المواطنين من اقليم الدولة من غير المنافذ المشروعة المخصصة لذلك، أو قد يكون من منفذ مشروع لكن باستخدام وثائق سفر مزورة، إذ ينصب اهتمام تلك الدول على طريقة خروج أولئك المهاجرين. أما بالنسبة للدول المستقبلة للمهاجرين فقد عرفت الهجرة غير المشروعة بأنها وصول المهاجر بأي طريق مشروع أو غير مشروع، أو باستخدام وثائق سفر رسمية أو مزورة، أو الوصول المشروع إلى أراضي الدولة لمدة مؤقتة بموافقتها ثم رفض المغادرة بعد انتهاء مدة الإقامة المشروعة [1].

وظهر أول استخدام لمصطلح الهجرة في الولايات المتحدة أصبحت الدولة مستقلة في أواخر القرن الثامن عشر وازدادت معدلات هجرة الأفراد إليها من قبل الأوربيين كمستوطنين أو الأفارقة كشعوب مستعبدة، على الرغم من اختلاف تعاريف الهجرة غير المشروعة إلا أنها وبعد إعلان استقلالها كدولة قائمة بحد ذاتها ازداد توافد المهاجرين إليها وذلك لعدم وجود قيود. وفي أعقاب الحرب العالمية الثانية بدأت ظاهرة تهريب البشر خاصة في الدول الفقيرة التي تعاني من الاحتلال، ومع انتشار الحروب الأهلية والنزاعات المسلحة والظواهر الطبيعية من ثلوث وازدياد الزلازل دفع الأفراد إلى الهجرة من بلدانهم الأصلية إلى بلدان أخرى ومن هذا الوقت بدأ الاهتمام الدولي بالهجرة، وكذلك نتيجة تزايد الآثار المترتبة على ازدياد عمليات الهجرة غير الشرعية سواء كانت على الدولة الأصلية للمهاجر والدولة المقصود الهجرة إليها [3]. وعلى المستوى الدولي فقد عرفها مؤتمر روما الدولي لسنة 1924 بأنها كل إنسان أجنبي يصل إلى بلد آخر طالباً للعمل بقصد الإقامة الدائمة فيها. كما وعرفها معهد مراقبة المخدرات ومنع الجريمة بأنها تدبير الدخول غير المشروع لأحد الأشخاص إلى دولة لا يكون هذا الأخير من رعاياها لغرض الحصول على الربح.

كما وعد بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين فعل الدخول غير المشروع إلى دولة ما بأنه جريمة وعرفه بأنه تدبير الدخول الغير مشروع لشخص ما إلى دولة ليس ذلك الشخص من رعاياها أو المقيمين الدائمين فيها وذلك من أجل الحصول بصورة مباشرة أو غير مباشرة على منفعة مالية أو منفعة مادية أخرى. وعبر حدود الدولة دون التقيد بالشروط اللازمة فيعد ذلك دخولا غير مشروع [4].

المطلب الثاني

الاسباب الدافعة إلى الهجرة غير الشرعية

إن للهجرة غير الشرعية دوافع عدة يمكن استعراضها من خلال التطرق لطرفي معادلة الجذب والطرده، فتكمن عوامل الجذب في الاغراءات والحوافز الموجودة في الدول المستقبلية، أما عوامل الطرد للمهاجرين فتتعلق بجميع الجوانب الاقتصادية والثقافية والاجتماعية والسياسية والتي تساهم في طرد الأفراد من موطنهم الأصلي [5]. لذلك تقف عدة عوامل وراء تزايد ظاهرة الهجرة غير المشروعة نذكر منها:

- **الاضطرابات السياسية:** ان الشعور بالاضطهاد وعدم الاستقرار والخوف من المصير المجهول، وعدم توفر الحريات، امور دفعت الكثير من الافراد والجماعات إلى الهجرة السرية، الامر الذي شكل حالة من عدم الاستقرار للأفراد والمجتمعات على حد سواء. كذلك فإن الحروب الأهلية تعد سبباً رئيسياً لهذه الظاهرة، حيث يقصد المهاجرون السريون المناطق الأكثر أماناً، ومن بعدها يبدئون بتقديم طلباتهم للحصول على اللجوء السياسي [2].
- **الأسباب الامنية:** تعد الاسباب الامنية أحد الاسباب الرئيسية في ازدياد اعداد الهجرة الدولية، فيساهم ضعف الاجهزة الامنية والسلطة الرسمية في ضبط الامن إلى تسلل الافراد من أجل ان يحمي المتسلل نفسه وذويه، أو ربما بعد ارتكاب المتسلل لجريمة في بلده ووجود جهاز أمني ضعيف يدفع به إلى الهروب منها بشكل أسرع [2].

- **العوامل الاقتصادية:** أكدت العديد من الأبحاث الوطنية والدولية ان السبب الرئيسي للهجرة ومحاوله الافراد لترك بلدهم يرجع الى أسباب اقتصادية في الغالب تجعلهم غير مكثرئين لطرق وأساليب هجرتهم قانونية أم غير قانونية، فضلاً عن انه يساعد على ذلك عدم وجود فرص العمل الكافية داخل دولتهم، الامر الذي يدفعهم للبحث عن مصدر رزق في مكان آخر [1].
- **العوامل الاجتماعية:** والتي تعرف بأنها مجموعة من الظروف التي لا تحقق الاشباع الكامل، أي بمعنى أن الهجرة في مجملها عبارة عن انتقال أو تحول من سياق أو موقف غير مرغوب فيه لعجزه عن تحقيق الاشباع النفسي والمادي والتكيف الاجتماعي، وعدم قدرته على اشباع الحاجات أو تحقيق مستوى الطموح الذي يتطلع إليه الافراد إلى سياق أو موقف آخر تتوفر فيه امكانيات تحقيق كل هذه الامور حتى وإن كانت بدرجة نسبية [6]. ومن أمثلة تلك العوامل هي ضعف او انعدام الروابط الاجتماعية والاسرية أو التفرقة بين فئات المجتمع المختلفة مما دفع الأفراد للهجرة غير الشرعية، وغالباً ما تسمى تلك العوامل بالعوامل الاجتماعية الطاردة من الاوطان [3]. أما العوامل الاجتماعية الجاذبة فإنها تتمثل في الحصول على حياة أكثر رفاهية واستقرار، وكذلك الرغبة في الزواج من النساء الغربيات عند البعض من الشباب، كذلك ويعد انخفاض عامل التعليم من العوامل الاجتماعية الدافعة للهجرة الى الدول المتقدمة ولا سيما الأوربية منها التي تنعدم فيها نسبة الأمية [6].
- **ثورة الاتصالات والاعلام الجديد وانفتاح الدول على بعضها البعض:** فهو سبب من اسباب الهجرة غير الشرعية من خلال الانترنت وشبكات التواصل الاجتماعي، والتي دفعت احلام الشباب الى التطلع لجمع المال والذي هو حق لكل فرد، وكذلك فإن اظهار المهاجر عند عودته بمدة لقضاء العطلة، والتفاني في اظهار مظاهر الغنى من استثمارات واقتناؤه لأشياء ثمينة... الخ، جميعها مظاهر تعتمد وسائل الاعلام على تغطيتها، وزيادة الفجوة بين الاغنياء والفقراء مما يجعل نصيب الفرد من الثروة بسيط وليس بالقدر الذي يكفي لسد احتياجاته. غير انه يبقى إقامة مشروع في بلدك افضل بكثير من الموت غرقاً في البحر، فهناك دور كبير للإعلام في نشر الوعي بين الافراد وتحذيرهم من مخاطر الاقبال على الهجرة غير الشرعية [1].

المبحث الثاني

الاثار المترتبة على الهجرة غير الشرعية والسبل الكفيلة لمعالجتها

سنتناول في هذا المبحث الأثار الناجمة عن الهجرة غير الشرعية وذلك في المطلب الأول، ومن ثم نبين الآليات اللازمة للحد منها ومعالجة آثارها، وذلك في المطلب الثاني.

المطلب الاول

الاثار المترتبة على الهجرة غير الشرعية

لقد نجمت مشكلات عدة عن الهجرة غير الشرعية وتحديدًا بعد ازدياد اعداد المهاجرين، إذ انتجت هذه الظاهرة مشكلات عرقلت سبل تحقيق الامن الانساني كجريمة الاتجار بالبشر والجريمة المنظمة وتهريب العملة فضلاً عن الجرائم الاخلاقية التي تمس امن المجتمع وتهدد كيانه والخطف والتزوير ومشاكل الاندماج الاجتماعي والتي هي من اهم واعقد القضايا لصعوبة تكيفهم في المجتمع الجديد، اضافة الى كثرة الامراض المزمنة والمعدية كالإيدز الامر الذي يعكس سلبيًا ويضر بالأمن الانساني بكل ابعاه [7]. وسنحاول ايجاز أبرز الاثار الناجمة عن هذه الظاهرة وكما يأتي:

1- للهجرة غير الشرعية اثرٌ على الامن الشخصي للأفراد، إذ ان اعداد ضحايا جريمة الاتجار بالبشر بدأت بالتزايد تزامناً مع تزايد اعداد المهاجرين غير الشرعيين فكانت احد مصادرها، والذي يقصد به تجنيد أشخاص او نقلهم او ابوائهم او استقبالهم بواسطة التهديد بالقوة او استعمالها او غير ذلك من اشكال الخطف او القسر او الاحتيال او إساءة استعمال السلطة، او اعطاء او تلقي مبالغ مالية او مزايا لنيل موافقة شخص له السيطرة على شخص آخر لغرض استغلاله كالاتجار بالأعضاء البشرية او الاستغلال الاخلاقي او الخدمة قسراً [8]. لذا اصبحت هذه الجرائم تشكل انتهاكاً لحقوق الانسان واحد مهددات امنه الشخصي [9]، وهناك من يرجع سبب هذه المهددات للأمن الانساني للأفراد وبالأخص عندما ترتبط بالعنف المادي الذي يرتكبه المهاجر بحق المواطن الى القيود التي تفرض عليهم فضلاً عن الفقر والحاجة والتهميش، فكل ذلك عوامل تدفعهم لارتكاب الجريمة والاعتداء على مواطني الدولة المستقبلية لهم [10].

2- أثرها على دخل الفرد الاساسي (الامن الاقتصادي) والذي يقصد به توافر فرص عمل مجزية ومربحة، او عن طريق شبكة الحماية المحمولة من القطاع العام كملاذ أخير، إذ ان غياب الأمن الانساني الاقتصادي سبباً رئيسياً للهجرة غير الشرعية، لان ازمة البطالة الناجمة عن ضعف التنمية الاقتصادية، وارتباط الاسواق المحلية بالأسواق العالمية الامر الذي يعكس سلبيًا على سوق العمل [9].

- 3- استقطاب العلماء والخبراء من الدول النامية عن طريق اغراء عقولهم بالميزات المالية والمعنوية بصورة تحيدهم عن مواطنهم الاصلي وتدفعهم للاستمرار في أوطانهم الجديدة، ومن هذه الاغراءات منحهم الجنسية والمنح الدراسية المجانية، وتوفير السكن الملائم والاجر اليومي الاعلى، الامر الذي حرم اوطانهم الاصلية من خبرة ابنائها وبالتالي غياب خطط التنمية والتقدم في دولة المهاجر [1]. وبالمقابل فقد تشكل الهجرة غير الشرعية تهديداً للأمن الوظيفي لما توفره من عماله وافدة رخيصة تسبب ارتفاع نسبة البطالة بين مواطني الدولة المستقبلية لهم، فضلاً عن تشكيلها ضغطاً على المرافق العمومية والخدمات الاساسية مما يعود سلباً على مستوى الرفاه المعيش للمواطنين [10]. وهذه الآثار لا تنطبق فقط على الدول المستقبلية بل على البلد الاصلي، إذ يعمل على هجرة القدرات والطاقات الشابة التي من الممكن ان تساهم في بناء البلد، فضلاً عن انها تثبت عمق عجز المجتمعات وفساد بنيتها السياسية، اما آثارها على البلد المستقبل فتتجسد بمشكلة الاندماج فسوف تبقى مشكلة التوتر وعدم الاستقرار ومختلف سلوكيات العنف والارهاب والانحراف والتطرف [11].
- 4- ندفع الهجرة غير الشرعية الى عجز الدولة ونمو الجماعات الارهابية، إذ كان لموجة الهجرة الناجمة عن التهجير القسري واللجوء تدايعات مهمة على مستوى الامن، كان من أهمها تفكك فكرة الدولة القومية المبنية على التنوع المجتمعي، وظهور طبقة دنيا جديدة كبيرة من المواطنين لها مطالبها، فضلاً عن التوسع الواضح في هوية المسلحين وأساليبهم في ممارسة الارهاب وتهديد أمن الدولة، فوجد الكثير من الاستهداف من قبل الكيانات الارهابية للمجتمعات المحمية بهدف العبث بهويتها العرقية والطائفية [1].
- 5- تشكل الهجرة غير الشرعية تهديداً للقيم الاجتماعية، إذ ظهرت آفات اجتماعية كتنفسي الرشوة والاتجار بالمخدرات، فضلاً عن اختلال منظومة القيم الثقافية بين الدول المستقبلية وبين المهاجرين غير الشرعيين، لكونها تعمل على ادخال قيم وثقافات قد لا تتلاءم مع قيم وعادات المجتمع الاصلي، الامر الذي يصعب اندماجهم لاختلاف ثقافتهم وهويتهم العرقية عن المجتمع الاصلي والذي مبني على اسس عرقية ولغوية ودينية مغايرة للدولة المستقبلية لهم الامر الذي يشكل خطراً على أمنها الاجتماعي، كما تعمل على خلق أقليات أجنبية وعرقية تختلف عن تلك الموجودة بأرض الوطن، الامر الذي يشكل مجتمعات عشوائية صغيرة تعيش بالظل على تشكيل أقليات، لتطالب فيما بعد الدولة المستضيفة بالاعتراف بها [10].
- 6- تعمل الهجرة غير الشرعية على انتشار الاوبئة والأمراض المعدية كالإيدز والتهاب الكبد، فيدعم ذلك ضعف الوضع الاقتصادي للمهاجرين والظروف الصحية الرديئة التي يعيشون في ظلها، وتهربهم من الرقابة والعلاج خوفاً من المسائلة القانونية والترحيل، مما يصعب الكشف المبكر عن الأمراض، اضافة الى علاقة المهاجرين بشبكات التجارة بالأعضاء البشرية والاتجار بالبشر والمخدرات، وبلا شك فإن ذلك يهدد أمن وسلامة مواطني الدولة المستقبلية لهم وانتشار الامراض الخطيرة [7].

المطلب الثاني

الآليات اللازمة لمعالجة الهجرة غير الشرعية

على الرغم من ان المعالجة الامنية ساهمت في انخفاض عدد المهاجرين غير الشرعيين، إلا انها تبقى غير كافية، لذا بات من الضروري السعي لإيجاد التوافق بين البعد الامني والاجتماعي واتخاذ التدابير الجماعية لتحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي للبلدان المصدرة وابداع طرق معالجة للأسباب الاساسية والحقيقية لهذه الهجرة غير الشرعية [2]. وتسعى اليوم الدول لوضع العديد من الحلول والمقترحات للحد من هذه الظاهرة في ضوء ارتفاع اعداد المهاجرين بالطرق غير الشرعية وما نتج عنه من خسائر معنوية ومادية، من حيث خسارة الاموال وكثرة الاعتقالات والحبس والترحيل ومنها ما ادى الى الموت، لذلك عمدت الى اتباع استراتيجيات معينة بهدف الحد من الهجرة غير الشرعية ومنها:

1- تفعيل دور الحماية الدولية عن طريق الموائيق والاتفاقيات الدولية للعمل على معالجة آثار هذه الظاهرة والحد منها، فلا بد من السعي الدؤوب لوضع المعالجات المناسبة، إذ اشارت الاتفاقية الدولية لحماية حقوق العمال المهاجرين وأفراد أسرهم على ضرورة التزام العمال المهاجرين هم وافراد اسرهم بالالتزام بالقوانين واحترام الهوية الثقافية لسكان البلد المضيف، وعلى منحهم الحقوق الاساسية والحفاظ على حقهم بالحياة والحرية والسلامة الشخصية وعدم تعريضهم لأي شكل من أشكال التعذيب أو الاسترقاق أو أعمال السخرة، كما منحت الحق للعمال بالتمتع بالضمان الاجتماعي هم وافراد اسرهم بنفس الكيفية التي يتمتع بها رعايا الدولة المضيف، فضلاً عن حماية اطفالهم من أي تمييز أو عقاب بسبب المركز القانوني لوالديهم وتمتعهم بالرعاية الصحية وتلقي التعليم. والجدير بالذكر ان هذه الاتفاقية عند نصها للحقوق اعلاه اوجبت على الدول الالتزام بها فضلاً عن تعريف العمال المهاجرين بما عليهم من التزامات وما لهم من حقوق وتعريفهم بالقانون الواجب التطبيق [12]. كما واكد بروتوكول منع وقمع الاتجار بالأشخاص على حماية ومساعدة ضحايا هذه الجرائم، ووضع قواعد اجرائية تكفل سبل حصولهم على التعويض وجبر الاضرار، مع ضمان المحافظة على سرية الاجراءات القانونية المتخذة، فضلاً عن اتخاذ التدابير الملائمة التي تتيح لهم

التعافي الجسدي والنفسي وإعادة اندماجهم الاجتماعي وتوفير السكن الملائم وتقديم كافة المساعدات الطبية والنفسية والمادية لهم، ومن ثم تعمد الدولة لاتخاذ الاجراءات المناسبة في ابقائهم داخل اقليمها بصفة مؤقتة أو دائمة، او تهيئة السبل اللازمة لإعادتهم الى بلدهم الاصلي[13].

2- اما على الصعيد الوطني فنجد أن المشرع العراقي لم يشرع قانوناً خاصاً في مكافحة الهجرة غير الشرعية، وانما نجد ان هناك عدد من القوانين عالجت هذه الظاهرة بصورة غير مباشرة، ومنها قانون مكافحة الاتجار بالبشر رقم (28) لسنة 2012، الذي أوضح تعريف مصطلح الاتجار بالبشر ومن هم ضحايا هذا الفعل، ومن ثم اشار الى تشكيل لجنة مركزية في وزارة الداخلية تعنى بمعالجة هذه الظاهرة وبالتنسيق مع ممثلين الاقاليم والمحافظات غير المنتظمة في اقليم والجهات ذات العلاقة لوضع الخطط والبرامج اللازمة لمكافحة هذه الظاهرة والحد منها[14]. كذلك فقد عالج قانون جواز السفر العراقي من خلال معاقبة كل من باع أو اشترى جواز سفر عراقي بقصد استخدامه خلافاً لمقتضيات إصداره، أو حتى من عمد الى اتلاف او افساد بسوء نية جواز سفر نافذ المفعول، أو كل من غادر أو حاول أن يغادر العراق او في غير الطرق والاماكن المخصصة لفحص المستندات[15].

3- تعد الاسرة هي الحاضن الأول وحجر الاساس في البناء التربوي، فالتربية الصالحة المسؤولة تؤسس أفراداً أسوياء قادرين على المشاركة في بناء المجتمع بكفاءة واقتدار، ومن ثم يأتي دور المدرسة والجامعة في اكمال دور الاسرة من غرس القيم والمعرفة والخبرة ليكونوا افراداً صالحين في مجتمع صالح وأمن تسوده العدالة والمساواة[16].

4- تقنين اوضاع المهاجرين غير الشرعيين بقدر ما تسمح به ظروف الدولة المستقبلية وفي إطار الاحترام الكامل لحقوق الانسان، وتشديد الحراسة على الحدود البرية والبحرية لمواجهة الهجرة غير الشرعية على الحدود، فضلاً عن بناء معسكرات لاحتجاز المهاجرين على السواحل.

5- معالجة الاسباب الجذرية لهذه الظاهرة كالنزاعات والحروب والفقر والحرمان، فطالما كان هناك أمن انساني فمن الممكن التصدي وحل تلك المشكلات، والتركيز على تعزيز الوئام الاجتماعي وتشجيع الابتكار وتعزيز القدرة على الصمود لأجل حفظ الكرامة والاحترام المتبادل.

6- دعم الوضع الاقتصادي والعمل على إعادة إدماج المشردين وتقديم المساعدة لمعالجة حالات الاشخاص عديمي الجنسية، وتعزيز العبور الآمن، والمنظم للمهاجرين وحماية ضحايا الإتجار بالبشر

7- العمل على توطين اللاجئين في الدول التي هاجروا اليها، وايجاد سياسة موحدة للتعامل مع اللاجئين، وتقسيمهم بين الدول المستقبلية لهم وفقاً لنظام الحصص والذي يعمل على تقسيمهم بشكل عادل لجميع الاجراءات بداية من طلبات اللجوء واستقبال اللاجئين، فضلاً عن وضع قواعد لإعادة الاشخاص الذين دخلوا بشكل غير قانوني مع الحفاظ على كرامتهم، وتعزيز الاعتبارات الامنية اذ اصبحت الدول المستضيفة للاجئين اكثر تشدداً بعد حدوث بعض الخروقات الامنية من قبل الجماعات الارهابية وبالأخص بعد المطالبات الشعبية من قبل افرادها بعدم استقبال اللاجئين، كما عمدت الدول الاوربية الى تكثيف اجراءاتها الامنية لمواجهة الهجرة غير الشرعية عن طريق استحداث مؤسسات مهمتها مراقبة الحرود.

8- تكثيف جهود الحملات الاعلامية لتوعية الشباب بمخاطر الهجرة غير الشرعية والحد منها، مع ضرورة الاستعانة بوسائل اقناع مثل نشر القصص الحقيقية والمصورة للأفراد حاولوا الهجرة بطرق غير مشروعة وكيف كان مصيرهم ومقارنتها بقصص اخرى توثق نجاح افراد المجتمع بخطط استثمارية لأموالهم داخل البلد واطهار نجاحاتهم.

9- التمييز بين اللاجئين السياسيين والاقتصاديين حيث تعمل بعض القوى المناوئة للمهاجرين الادعاء بأن القادمين للقارة الاوربية هم مهاجرون اقتصاديون وليس لاجئين سياسيين، اي بمعنى أنهم يبحثون عن حياة افضل ولم يهربوا من مناطق صراعات. 10- انشاء مراكز إيواء للاجئين بغية التخلص من أعباء استقبالهم والبت في طلبات اللجوء التي يتقدم بها المهاجرون للتمييز بين اللاجئين السياسيين والمهاجرين الاقتصاديين، ومن ثم منح الفئة الاولى الحق في الإقامة واللجوء، في حين يتم حرمان الفئة الثانية من فرصة تحقيق حلمهم في الحصول على ملجأ يأويهم[1].

الخاتمة

من خلال ما تم بحثه في الهجرة غير الشرعية وبعد بيان الاسباب الدافعة لها وماهي الاثار المترتبة عليها، فقد توصلنا الى عدة نتائج نبينها تباعاً، وعلى النحو الاتي:

اولاً: الاستنتاجات

1- اثرت الهجرة غير الشرعية بشكل سلبي على امن المجتمعات، لما تشكله من فوضى وارتباك، واتقسامات داخلية، الامر الذي ادى الى انتشار الجرائم الارهابية والاتجار بالبشر وتهريب المخدرات وزيادة الفوضى في الاوضاع الامنية.

- 2- يتبين لنا ان للهجرة الغير الشرعية أسباب ودوافع عدة إلا أن قلة فرص العمل المتاحة كانت سبباً رئيسياً بازدياد هذه الظاهرة.
- 3- ان لاختلاف اللغات والثقافات بين البلدان ادى بالعديد من المهاجرين الى الجهل بالقوانين وحقوقهم الاساسية، وبالتالي تعريضهم للاعتقال والاحتجاز الا إرادي في الدول المقصود الهجرة اليها بسبب دخولهم بالطرق الغير مشروعة الى هذه الدول.
- 4- عدم التغطية الاعلامية الواسعة والشاملة لأضرار الهجرة غير الشرعية.
- 5- الفشل في استقطاب الكفاءات العلمية واستثمار جهودها في مشاريع تخدم البلد.

ثانياً: التوصيات

- 1- السعي لتحقيق الامن القومي وانجاح الحل السياسي وتوفير فرص العيش الكريم وتحسين الاوضاع الاقتصادية والسياسية والامنية.
- 2- عمل خطة اعلامية متكاملة تركز على ايصال مخاطر الهجرة غير الشرعية.
- 3- استثمار الكفاءات العلمية وتوفير البيئة المناسبة علمياً واقتصادياً.
- 4- تكاتف الجهود الامنية وتكثيفها لمكافحة ظاهرة الهجرة غير الشرعية، و عصابات وشبكات تهريب المهاجرين من قبل الطرفين الدول المهاجر منها والدول المستقبلية لهم، ومعالجة الاسباب الرئيسية التي دفعت بالأفراد للهجرة بالطرق غير المشروعة من مواطنهم الاصيلي.

المصادر

- [1] احمد محمد هشام الرئيس، العالم والهجرة غير المشروعة، جامعة طنطا، كلية الحقوق، 2017.
- [2] محمد إمام محمد أبو زيد، الهجرة غير الشرعية وأثرها على الامن القومي الليبي، جامعة الشرق الاوسط، 2019.
- [3] وليد خالد عبد الكاظم الغانمي، تأمين الرعاية الدولية لأطفال الهجرة غير الشرعية، مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية، مجلد 16، العدد 62، 2024.
- [4] المادة (3/ أ، ب) من بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو الملحق لاتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية.
- [5] احمد رضا توحيد، حيدر مزر مطلق، مجلة القانون للدراسات والبحوث القانونية، جامعة ذي قار، العدد 25، 2022.
- [6] خالد احمد مطر، دور التشريعات الوطنية في التصدي لظاهرة الهجرة غير الشرعية، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، جامعة تكريت، المجلد 12، العدد 44، 2023.
- [7] سماح نجم كاظم، جدلية العلاقة بين الامن الانساني وظاهرة الهجرة غير الشرعية، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، الجامعة المستنصرية، المجلد 22، العدد 89، 2025.
- [8] المادة (3/ أ) من بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، المكمّل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية.
- [9] أسعد عبد الحسين خنجر، الهجرة غير الشرعية وانعكاساتها على النظم السياسية في أوروبا، العربي للنشر والتوزيع، 2022.
- [10] نوال بن عمار، الهجرة غير الشرعية وأثرها على الامن في الجزائر/ مجلة علوم الانسان والمجتمع، العدد 1، المجلد 9، 2020.
- [11] علي ليلة، الامن القومي العربي في عصر العولمة، اختراق الثقافة وتبديد الهوية، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، 2011.
- [12] للمزيد ينظر بنود الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم والتي اعتمدت بقرار الجمعية العامة (45) المؤرخ في 18 كانون الأول / ديسمبر 1990.
- [13] ينظر نص المادة (3 و 6) من بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، المكمّل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية.
- [14] المادة (1 - 2 - 3) من قانون مكافحة الاتجار بالبشر رقم (28) لسنة 2012.
- [15] المادة (15/ اولاً - ثانياً - رابعاً) من قانون جوازات السفر العراقي رقم (32) لسنة 2015.
- [16] فايق عوضين محمد تحفة، أسباب الهجرة غير الشرعية وآثارها السلبية على الامن المجتمعي في ضوء القانون المصري رقم 82 لسنة 2016 والمعدل بالقانون رقم 22 لسنة 2022، مجلة الحقوق، الجامعة المستنصرية، عدد خاص بالمؤتمر الدولي الثامن، 2023.